مؤسسة الشيخ عمي سعيد
ثقافة . تربية . تراث

الأيام الدراسية العلمية:

من الشيخ عمي سعيد بن علي الجربي [ت 927 هـ /1521 م]
إلى الشيخ حمو بن موسى عمي سعيد [ت 1425 هـ / 2005 م]

المحاضرة الأولى:

مراكز البحث العلمي:
خطوة نحو التمكين الحضاري

إعداد

د. محمد بن موسى بابا عمي [1]

1- الدكتور: محمد بن موسى باباعمي، ماجيستر في العقيدة والفكر الإسلامي، دكتوراه في مقارنة الأديان والعقيدة من جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، مدير تحرير مجلة الحياة وجريدة البصائر التابعة لجمعية العلماء المسلمين بالجزائر، مشرف على مكتب الدراسات العلمية بالجزائر، مدير معهد المناهج بالجزائر، عضو الأمانة العامة بجمعية التراث بالقرارة، له العديد من الإصدارات والبحوث، شارك في عدة ملتقيات ومؤتمرات.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله وحده، نحمده ونستعينه ونستهديه، نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا؛ والصلاة والسلام على خير البرية محمد؛ أفضل من عمر الأرض وأحياها، من قال فيه ربُّ العزة وهو أصدق قائل: «**وإنك لعلى خلق عظيم**». وبعد:

فلكم ترددت في المشاركة بمحاضرة في هذا الملتقى المبارك ،الذي تنظمه مؤسسة عمي سعيد العتيدة، بإدارة فتية آمنوا بالله تعالى فزادهم هدى، وما ترددي إلا لخطورة الموضوع المقترح عليَّ، ذلك أنه موضوع بكر، لا يستمد مادته من بطون الكتب، ولا من تجربة واقعية عرفتها الأمة، ولكنه يستشرف المستقبل، ويسعى لبناء تصور واضح وممكن، من خلال معطيات غير كافية، اعتمادا على مخاطرة أكيدة.

والسؤال الجوهري الذي تدور عليه رحى هذه المحاضرة هو:

هل الأمة الإباضية، اليوم، موحدة في الغايات، ومتناسقة في الرسالة والرؤى والأهداف؟

أم أنها مشتتة مفرِّقة متنازعة، لا يجمعها جامع، ولا يرعها وازع؟

قد يستعجل الباحث الجواب على هذا السؤال المحير، فيظلم حضارة بكاملها، أو يهجو أمة بأسرها، وقد قال الرسول الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم: « **أشد الناس عذابا يوم القيامة، رجلا هجا رجلا، فهجى القبيلة بأسرها** »[1].

وقد يستعجل آخر، فيدعي أن الجواب على السؤال غير ممكن البتة، فلا داعي إليه أساسا، مستشهدا بقوله: « ولا تقف ما ليس لك به علم».

لكنني أحاول في هذه العجالة أن أقترح جوابا أوليا لهذا الإشكال، داعيا الله تعالى أن يوفقنا إلى إجابات أدقّ وأكثر تفصيلا، وإلى طروحات أوسع وأشمل بيانا؛ فما أصبنا فيه فهو من الله تعالى وحده، وما كان خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله على ذلك.

وحدة في الأصول وتسامح في الفروع:

إن المتتبع لمواطن الإباضية مشرقا ومغربا والمحلل لجماعاتهم ومجموعاتهم، بكل أطيافها وبجميع ألوانها، ليلاحظ ذلك الاتفاق في الأصول، إلا ما شذَّ، والشاذُّ يحفظ ولا يقاس عليه، كما يقرر المناطقة.

1- ينظر – الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة: مشكل الآثار؛ دار الكتب العلمية، بيرروت ج1/ ص12

أما في الفروع، فإن التوسع والتسامح – غالبا – ما يميز علماء المذهب الإباضي وفقهاءه، ولا يستثنى من ذلك المتقدمون منهم ولا المتأخرون.

وهم ذلك يصدون من منهج واضح يقرِّر أن: "**الأصل يُقطع فيه عذر مخالِفه والفرعُ بخلافه، وهو ما طريقه غلبة الظن والاجتهاد. والحق في الأصل في واحدومع واحد، والفرع الحق فيهمع واحد وفي واحد، ولا يضيق على الناس خلافه**".[2].

فلا يقتصر هذا على أتباع المذهب الإباضي فقط، بل يتجاوز إلى العلاقات مع المذاهب الأخرى؛ وفي هذا يقول القطب اطفيش: " حتى إذا سئلنا عن مذهبنا عن مذهبنا في القوم ومذهب المخلفين وجب علينا أن نقول: **مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب**؛ لأنك لو قطعت القولَ بأن مذهبنا صواب فقط، ما صح قولنا: المجتهد يخطئ ويصيبُ، وإذا سئلنا عن ديانتنا وديانة المخالفين وجب أن نقول: الحق ما نحن عليه، والباطل ما عليه مخالفونا؛ لأن الحق عند الله واحد"[3]. والديانة هنا تعني العقيدة. هذا التوسُّع في الفروع، والتسامح والتساهل فيها، ليس مما أُلف في التراث الإسلامي إلاَّ في بعض مظاهره الحضارية الراقية[4].حيث ظل المسلمون لقرون عدَّة يخطئون من يخالفهم في المذهب، لأجل جزئية فرعية لا تدخل في مسائل التوحيد، ولم تثبت بكتاب أو سنة متواترة، ومن جملة ذلك: اختلافهم في مسح على الخفين وفي الرفع والقبض في الصلاة، وفي صلاة السفر ... وغيرها.

هذا بين مذهب ومذهب، ولقد ثبت الاختلاف داخل المذهب الواحد، بل عند العالم الواحد، فيفتي بم يحقِّق، ثم يثبت له نقيض ذلك، ولا حرج عليه.

وكذالك كان مجتهدو الإباضية داخل مذهبهم، يسرَحون بأريحية، ويسمحون لأنفسهم بالاجتهاد دون قيود معجزة، حتى أبدعوا حركة علمية فقهية، توائم مقتضيات الزمان والمكان.

---

2 . شرح النيل، ج17/ص43.

3 . نفس المرجع، ج17/ص447.

4 . رغم أن الباحثين في المناهج الفقهية يقررون أن هذا الإختلاف « مارسه الفقهاء عبر العصور الإسلامية بحية تامة دون انغلاق، أو انفلات، أو تقديس للأشخاص، أو تنقيص للمخالفين، أو اتباع الأهواء » غير أن هذا الحكم قد يكون صادقا في دائرة مغلقة، وبطريقة انتقائية، ذلك أن كلَّ جهة تستثني الجهة الأخرى من إمكانية الحق والصواب، وتصمها بالبدعة، والخروج من الدين، وتفرض ما يأتي منها بأسماء وعناوين مختلفة، ولعلَّ أكثر المذاهب معاناة من هذا الوضع، هو المذهب الإباضي، الذي الغي من القائمة عبر العصور، وهمش كلية، وذهب الكثيرون إلى تكفير أتباعه ولا يزالون. وحري بنظرة واحدة في مواقع الأنترنات أن تثبت لنا هذا الحكم.فمثلا– الدكتور أبو سليمان صاحب كتاب "منهج البحث في الفقه الإسلامي" أورد هذا الحكم بالتسامح ، ولكنه هو نفسه ينقل عن ابن حجر قوله في كتاب " كف الرعاع":« **إن كثيرين من المجتهدين الخارجين عن المذاهب الأربعة لا يجوز تقليدهم**، كما هو مقرر في كتب الفقه والأصول » .فيستثني صاحبنا بالتالي وبطريقة سطحية ساذجة كل من خالف المذاهب الأربعة، من محور التسامح، ولا يرى في ذلك أي حرج... وهذا ما لا يقر به الحق. انظر – أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم: **منهج البحث في الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه**؛ المكتبة المكية، دار ابن الحزم؛ مكة المكرمة؛ 1416هـ/1996م.

ومما يلاحظ في هذا الشأن أن الفقهاء الإباضية بداية من ابن بركة[5]، والكدمي[6]، وابن خلفون [7]، وأبي ستة[8]، ونهاية بالعلامة السالمي في شرح الجامع، والمعارج وغيرها، وبالقطب اطفيش في الذهب الخالص وشرح النيل وغيرها من المؤلفات، كل هؤلاء أسسوا لفقه مقارن بمفهوم واسع، جمع بين فقه الإباضية وفقه المذاهب الإسلامية الأخرى.ومن جهة لا نعرف كتبا من "**الفقه المقارن**" اعتبرت الفقه الإباضي، ووضعته في الحسبان، فبقيت المقارنة بالتالي داخل إطار مذهبيٍّ محدَّدٍ مسبقا، ولقد نستثني بعض المحاولات المحتشمة التي لا ترقى إلا المستوى الشمولي الواسع.

رغم الإجماع على الأصول، والسكوت عن الخلاف في الفروع؛ فإن اشكالية وحدة الأمة تتأثر سلبا بمنهج " تحقيق المناط "[9]، ثم بطريقة انزال النص إلى أرض الواقع، وقد يطال هذا الحكم مسائل تدرج ضمن العقائد، وأخرى تصنف في أبواب السياسة الشرعية، وثالثة هي من أبواب الفقه. ولعلنا نمثل لها بأربعة مسائل، لا تفيد الحصر:

1. الولاية والبراءة:

نقرأ في كتاب الديانات للشيخ عامر بن علي الشماخي، ما نصحه « **ندين بولاية المخصوص الموفي بدين الله، وببراءة المخصوص المرتكب للكبائر. وندين ببراءة المخالفين النافين لما في أيدينا مما ندين به من دين ربنا** » [10].

هذا النص لا غبار عليه، وهو بعبارات مختلفة مما يتكرر في مصادر العقيدة، المطولة منها والمختصرة، ولا خلاف في فهمه جملة، ذلك أن مرتكب الكبائر مجمع على أنه كافر كفر نعمة، وكذا من اعتقد ضلال الإباضية، أو حمل لواء تكفيرهم وتبديعهم، ودعا إلى سفك دمائهم، أو أقبل على اغتيال بعض من أبنائهم ديانة، كما كان الشأن مع عدد من أبناء ميزاب، على رأسهم الشيخ الشهيد قشار بلحاج[11]، والباحث الشاب واعلي بكير[12]، رحمهما الله رحمة واسعة.

5- ينظر ترجمته في: محمد ناصر: معجم أعلام المشرق؛ قرص مدمج، نشر جمعية التراث، القرارة.

6- نفسه.

7- ينظر ترجمة في: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب؛ ترجمة رقم/ص.

8- نفس المرجع؛ ترجمة رقم 841/ص389.

9- تحقيق الأنماط: «هو الظر والإجتهاد في إثبات علة الحكم، إذا دل النص أو الإجماع على الحكم دون علته، وذلك أن يستخرج المجتهد العلة برأيه» **الموسوعة الفقهية**، ج11 /ص40.

10 – ينظر – النامي عمرو خليفة: دراسات عن الإباضية، نشر دار الغرب الإسلامي، 2001م؛ (**مخطوط الديانات**): ص197 ــ200 .

11- ينظر في ترجمته: * لجنة البحث العلمي لجمعية التراث؛ معجم أعلام الإباضية؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2: 1421هـ / 2000مم؛ ترجة رقم ترجمة رقم 162هـ/ ص78. ونزار أباضة ومحمد رياض الدين المالح: **إتمام الأعلام، ذيل لكتاب الأعلام لخير الدين الزركلي**؛ دار الفكر، دمشق، ط2: 1424هـ/2003م؛ ص 77.

12- **معجم**: ترجمة رقم 195، ص92. إتمام: ص83.

لكن ما القول في بعض الأعمال التي يعدها البعض من الكبائر، والبعض الآخر مما لا يستلزم البراءة؛ ولنا نمادج نعفي المقام من ذكرها؟.

وكيف نفهم ونطبق أحكام الولاية والبراءة مع من خالفنا في المذهب، ولكنه لا يعتقد ضلالنا، ولا يكفرنا، ولا يبغضنا، بل يحبنا في الله تعالى، ويجمع بيننا وبينه الكثير من الأصول والفروع، مع شيء من الاختلاف في مناهج الاستدلال، وطرق استنباط الأحكام؟

وما هو حد تطبيق الولاية والبراءة في هذا اليوم، مع الحكام والرؤساء والسلاطين[13] ومع علماء المسلمين وحكامهم وروادهم؟

وكيف نسقط الحكم على حركات إسلامية تدافع عن الإسلام في بقاع العالم، سواء في فلسطين، أم في لبنان، أم في الشيشان، أم في البلقان...؟ وبخاصة العجم منهم، الذين عرفوا من الدين مبادئه وأسسه، ثم فتنوا فصبروا صبرا جميلا، ثم استشهدوا في مواجهة الشرك والإلحاد والظلم...؟ولا علاقة لهم بالخلاف والصراع الذي يمزق المسلمين شر تمزيق...

2. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يقول الشماخي: «**وندين بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب في كل زمان، على قدر الطاقة** »[14].

لا يختلف اثنان في سداد هذا المعتقد وصوابه، ولا في النصوص التي يستنبط منها هذا الحكم وهي كثيرة جدا، مثبوثة في القرآن الكريم، ومستفيظة في السنة الشريفة، ومن قال غير ذلك فقد ضل وأضلَّ.

لكن عندما نحاول إسقاط الحكم على الواقع، أو معالجة الواقع انطلاق من الحكم، فإن الأمر يتعقد ويصعب استيعابه.

فما هو الحد الذي يبرئ المسلم به ذمته عند الله تعالى يوم العرض، وبه يقول: أنني والحمد لله قد أمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر كما أمر ربِّي؟

13- من الأحاديث النبوية الشريفة التي يصعب إسقاطها في هذا اليوم، وهي حق لاريب فيه، قول الرسول عليه السلام: «كان من قبلكم من بني إسرائيل إذا عمل العامل منهم بالخطيئة نهاهم الناهي تعزيزا، فإذا كان من الغد جالسه وآكله وشاربه كأنه لم يره على خطيئة بالأمس ... »الطحاوي: **مشكل الآثار** ج11/ص206. فما هو الجائز من المداراة- فقها وواقعا- وما هو غير جائز؟ وما هي الأفعال نصنفها - اليوم – ضمن مخالفة أصل من أصول العقيدة؟ وماهي التي تصف خلاف ذلك؟ كل هذا يحتاج إلى فقه في الشرع يسنده فقه في الواقع.

14- ينظر – النامي: دراسات عن الإباضية؛ (مخطوط الديانات): ص197-200. وقد أدرج القطب اطفيش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن الواجبات الست على المكلف، **شرح عقيدة التوحيدة**؛ تحقيق مصطفى ناصر وينتن؛ نشر جمعية التراث، القرارة؛ 1422هـ/2001م؛ ص242-243.

وماهو مدلول عبارة "على قدر الطاقة"؟

فإذا كانت طاقتنا تمكننا من استعمال وسائل العصر جميعها، من مجلات، وكتب، وإذاعات، وقنوات تلفزيونية، وبعثات دعوية، ومؤسسات تربوية، ومصارف إسلامية، وبعثات علمية...الخ؛ ثم إننا اقتصرنا على القليل اليسير من الوسائل، ولم نبذل الجهد، ولم نستفرغ الوسع، فهل نكون ممن أمر بالمعروف ونهى بالمنكر؟

ثم، هل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتصر على محيطنا الضيِّق، بين الأفراد والأفراد، وبين الهيئات المحلية والأفراد، أم أنه ينبغي أن يطال جميع ما يسمى معروفا في جميع بقاع العالم، وجميع نا يسمى منكرا في جميع بقاع العالم بلا استثناء؟

فهل النهي عن منكر إبادة شعوب بكاملها، وسرقة خيرات أوطان بأسرها، مما يجب على أمتنا أن تأتيه ولا تخشى في الله لومة لائم؟ أم أن الصمت أسلم وأحكم وأقرب إلى الحقِّ، من قبيل"ارتكاب أخفِّ الضررين"[15]، أو من قبيل " درء المفسدة أو من جلب المصلحة"[16].

3. الإمامة:

من أعقد مسائل الديانات في عصرنا، ما يعرف بمسألة الإمامة، وهي مما اعتبره الإباضية من أصول العقيدة، فيقول صاحب الديانات مثلا: «**وندين بأن الإمامة واجبة على الناس إذا قدروا عليها**»"[17]، وتحت عنوان" **دليل وجوب الإمامة ورد الاعتراض عليه**"أود القطب أدلة وجوبها من النقل والعقل[18]

فهل هذه الأحكام مما كتب له أن لا يغادر بطون الكتب والأمهات؟ أو مما يعتقد سرا وخفية، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟

وهل نحن اليوم قادرون على المطالبة بحقنا الديني في إحياء الإمامة، بل هو إحيائها فعلا وواقعا؟

وهل أمتنا،ومذهبنا، مؤهلان لتقديم أنموذج للعالم في سياسة الأمور، وفي نشر الخير والعدل والتسامح، في حين فشلت فيه الكثير من الحركات والجماعات، وزلت فيه مدن ودويلات؟

أم أننا عاجزون عن كل ذلك، ويكفينا أن نرضى بالواقع، ونسلم الأمر لله تواكلا لا توكلا؟

15- الغزالي، أبو حامد: **المستصفى**؛ ص178.

16- الفتوحي، تقي الدين:**شرح الكوكب المنير**؛ ص599.

17- ينظر – النامي: **دراسات عن الإباضية**؛ (**مخطوط الديانات**): ص197-200. وفي حكم وجوب الإمامة، بنظر – واعلي بكير: **الإمامة عند الإباضية بين النظرية والتطبيق، مقارنة مع أهل السنة والجماعة**؛ نشر جمعية التراث، القرارة؛ 1424هـ/2001م؛ ص116-129.

18- شرح عقيدة التوحيد؛ ص589-592.

أم أن الواجب علينا هو خلاف ذلك: أي أن ننهى عن مجرد التفكير في هذا الشأن، ونحرم البحث والسؤال عنه، ونميل إلى تبرير هذا الواقع؛ حتى ولو كان ديدنه تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله، وحكمه يقر شر البنوك الربوية ويحميها ويسعى إلى استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير في المقررات التربوية، إرضاء لجهات عالمية حاقدة على الإسلام والمسلمين، ويجتهد في قمع كل ما هو إيماني شرعي ديني في وسائل الإعلام، ليدفع الأموال الطائلة على أفلام خليعة، وحفلات غناء ورقص، وبرامج للقمار والميسر....؟

فهل نكون ممن قال فيه الله تعالى: «الذي إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ة ونهو عن المنكر»، وقال فيهم: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله»..؟

أم يصدق فينا قوله عليه السلام«لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم»؟

4. في الفقه

كثير من الأحكام الفقية هي اليوم محل خلاف بين العلماء، سواء ما كان منها بين المشارق والمغاربة، أو ما كان بين علماء المشرق أنفسهم أو علماء المغرب فيما بينهم[19].

وقد لا يبدوا الأمر ذا بال، ولا يصل إلى حد الخطر، عندما تتعلق هذه المسائل بأحكام ليس لها الأثر الواسع على الناس، من بعض أحكام الذكاة، أو النذور، أو الحيض والنفاس- مثلا- لكن الأثر يعظم، ويستفحل الخطر، إذا كان الخلاف مما يؤثر سلبا على نسيج المجتمع، ويهز أوصال الأمة، ويزرع الشقاق والتفرقة بين أبنائها... وقد يصل الأمر إلى مستوى البغض والكره، وإلى البراءة واللعن؛ وقد عرفت مسائل من هذا القبيل في القديم، ولا تزال؛ منها ما فرق الأمة حزبين متناحرين، ومنها ما كسب عداوة بين عالمين...

وما العمل عندما يرتبط الفقه بنوازل وأحكام مستجدة لا يجد فيها المقلد فتوى داخل المذهب، وقد يطالع بعض المحاولات من بعض العلماء، لكنها تفتقد التحقيق والتدقيق من جميع جوانبها المستجدة، من مثل مسائل الإقتصاد المعاصر، والطب المعاصر، ومسائل المداراة والرشوة...؟

19- ينظر – محمد بن موسى بابا عمي: **الحضور المشرقي في فقه المغاربة**؛ ندوة الفقه الإسلامي في عمان، وزارة الأوقاف؛ مطبوعة ضمن كتاب الملتقى2003م

أين يكمل الخلل؟ وما هو الحل؟

لا يعدو الخلل ولا يتجاوز نقاطا أربعة هي:

1. **المذهب**
2. **أو العصر**
3. **أو الإتباع**
4. **أو المنهج**

فلا أحد يعتقد أن الضعف مرده إلى طبيعة المذهب، ولا أحد يشك في نصاعة وأحقية الإباضية، وإن كنا لا ننفي عنهم الخطأ، ولا نعتقد عصمتهم[20]، بأي حال من الأحول.

أما العصر فننزهه ديانة، وقد أمرنا – رضا بقضاء الله تعالى- أن لا نقول فيه إلا خيرا، قال عليه السلام: «**لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله** ». أما إذا قصدنا بالعصر حال الأعداء وتمكن الكفار والمشركين، فإن من واجبنا اعتقاد أن نعلم أن الباطل "زهوق" "خنّاس" "ضعيف"، لا يقوم على رجليه إذا قوي الحق، واشتد عود أهله.

ولا نحمل المسؤولية كلها للأتباع، فإن بعض الخلل مرده إلى ضعفهم، لكن هذا الضعف في اعتقادنا هي: نتيجة وليست سببا، هي خبر وليست مبتدأ، هي أثر لا مؤثرا.

أما السبب الوحيد الذي نضع الأصبع عليه، فهو: **الضعف في المنهج.**

ونعني بالمنهج: البحث والتخطيط، والوسائل،والتنظيم، وصياغة الغايات، والرسائل، والرؤى، والأهداف...

فالمنهج هو الشكل الذي من شأنه أن يقوي الضعيف، وفي غيابه تخمد جذوة القويِّ؛ وقد يصل به الحال – إذا أُتق- إلى إحقاق الباطل، وإبطال الحقِّ، وكسب الأتباع وإذلال الخصم... كوضع العالم اليوم، من عزة من لا يخاف الله ولا يرحم عباده، ومن ذل من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، ويذكر الله... ولكنه مغلوب على أمره، مهان في كرامته، مستعمر في داره، محروم من خيراته، مسلط على أهله وذرياته...

مراكز البحث أول خطوة في إصلاح المنهج

20- العمصمة هي" حفظ الله تعالى المكلف عن أن يقع في الذنب أو الخطأ أصلا " وتختص العصمة بالأنبياء والملائكة، دون غيرهم من العباد. وانظر – القطب أطفيش: شرح النيل؛ ج17/ص702.

قال تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»؛ ولا شك أن أول خطوة في إصلاح المنهج وأهميتها على الإطلاق، تبدأ من العلم، ومن المعرفة، أي أنها تبدأ من نقطة تجمع الطاقات، وتجميع الجهود والمعارف، ومن مركز للبحث العلمي[21]، في مختلف المجالات والتخصصات مرتبة حسب الأولويات، مع مراعاة فقه مراتب الأعمال فلا يقدم ما من شأنه التأخير، ولا يؤخر ما من شأنه التقديم.

وفي هذا السبيل « لابد أن يتكامل فقه الشرع، وفقه الواقع، حت يمكن الوصول إلى الموازنة العلمية السليمة، البعيدة عن الإفراط والتفريط... ذلك أن تقرير المبدإ سهل، ولكن ممارسته صعبة» [22].

ومن أوكد المجالات للتي يجب التفكير بجد في إنشاء مراكز للبحث فيها، نذكر:

المجمع الفقهي:

إن الذي يضمن الخصوصية للأمة هو: المذهب والمدرسة الإباضية أولا، وكذا التاريخ والثراث بختلف أنواعه ثانيا.

وهذه الخصوصية هي للتنوُّع، وليست للتميُّز؛ فالمسلمات هي:

- أن الأمة الإباضية أمة مسلمة ، وكل المسلمين الموفين إخوان بلا استثناء، ولا تعصب.
- أن الأمة الإباضية زمانية الوجود، لا تقتصر على المكان، ومن ثمَّ فهي جزء من العالم اليوم، تتأثر بما يطرأ عليه وتؤثر بما تقدر من أسباب التأثير عليه.
- أن الأمة الإباضية تَعُدُّ نفسها تجربة إنسانية، وليست ملكية، لها إيجابيتها، ولها سلبياتها، تمتَّعت عبر تاريخها القديم والمعاصر بأوقات للازدهار، كما أنها عانت وتعاني من عصور للتقهقر والانحطاط.

"والمجمع الفقهي"[23] بمدلوله الواسع، يهتم بنشر الوعي في أفراد الأمة، وبخاصة الشباب منهم، ويسعى لغرس المفاهيم الإيجابية لدى كل المتعاملين مع الأمة سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين.

والسعي لإنشاء هذا المركز هو في حد ذاته نقلة نوعية للأمة الإسلامية، على سعتها.

21- وانظر محمد بن موسى بابا عمي: **مقاربة منهجية لتغيير ما بالأمة الإسلامية**؛ مكتب الدراسات العلمية، الجزائر؛ سلسلة ما بأنفسهم، رقم 8؛ 1427هـ/2006؛ كله. **وترياق الحائر، تأملات في التمكين الحضاري**؛ مكتب الدراسات العلمية؛ الجزائر؛ سلسلة ما بأنفسهم، رقم 9؛1427هـ/2006م؛ كله.

22- القرضاوي يوسف: **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ/2001م؛ص33،31.

23- يعمل المجمع بما يعرف بالاجتهاد الجماعي، ويكون بـ «تكوين مجموعات للستنباط،بحيث لا تقتصر على فقيه واحد، ولا يتولى فقيه واحد الإفتاء في كل مساحا الشريعة، وفي كل فروع الشريعة، بل تكون هناك مجموعات متخصصة لفقه العبادات، والفقه التنظيمي، والفقه السياسي، وحتى في مجالات داخل كل اختصاص من هذه الاختصاصات» محمد مهدي شمس الدين، حاوره عبد الجبار الرفاعي، ضمن كتاب "**مناهج التجديد**" نشر دار الفكر العربي، بيروت دمشق، 1421هـ /2000م؛ ص29.

كما أن التفكير في إنشاء "مجمع فقهي إباضي"مستقلٍّ، هو من الأبجديات في المرحلة المقبلة، وبديهي أنه يعمل بالموازاة مع الهيئات الدينية الموجودة، وليس بديلا لها بأي حال من الأحوال...

والظروف اليوم مواتية للتفكير جديا في صياغة هذا المجمع، ليتعامل مع النوازل بسرعة وذكاء وفطنة، ذلك أن السمة الجوهرية لهذا العصر هي "عدم الاستقرار"، فالواجب على الفقه أن يقود الركب، لا أن يستجيب للواقع باستحياء، وبإيقاع بطيء...

فالشريعة توجب على العلماء أن يضبطوا الفتوى حسب تغير الزمان والمكان، وتبدُّل العرفِ والحال، لا أن يجيبوا على أسئلة مستجدَّة بأسلوب قديم غير مفهوم، وغني عن البيان أن ذلك يتمُّ وفق ضوابط علمية ومنهجية رصينة، لا تتعامل مع النصوص بليِّ أعنافها، وتلفيفها، وتبريريها... والمقرر شرعا وعقلا أن الفقه هو القاعدة، وأن الواقع هو التابع، وليس العكس.

«وإذا كان الإجتهاد – بصفة عامَّة- في هذا العصر ضرورررة ملحَّة، فإنَّ الإجتهاد الجماعي أشدُّ حاجة، وأكثر إلحاحاً» لأسباب أهمها:

- تشعب مجالات الفتوى بما يستعصي على العالم الواحد استعبابه.
- ظهور التخصصات الدقيقة، وكثرة الاختلافات في بعض المستجدَّات.
- غياب التصور الكامل للموضوعات الشائكة من ذهن المفتي.

ورغم وجود مجامع فقهية إسلامية، فإن الإباضية – بالخصوص- في حاجة إلى مجمع يوحّد فتواهم، ويمنحها المرجعية، ويكون رفدا وسندا للمجامع الإسلامية العالمية، وعونا لمشايخنا وعلمائنا في البحث والتدقيق، وإصابة كبد الحق فيما يفتون به من فقه النوازل.

ولعل الواجب يتعين على هيئة عمي سعيد في وادي ميزاب، وعلى علماء عمان، فالمطلوب هو الخروج من هذا الملتقى وقد صيغت وثيقة أولية لتأسيس هذا المجمع، ثم تليها خطوات تنظيمية في مناسبات قادمة إن شاء الله تعالى.

مركز توحيد الأمة

الإختلاف ظاهرة صحية في الأمم، وهي دليل الحرية والثراء والنماء، شريطة أن لا يؤول إلى خلاف، وأن يحترم أسس الحوار الهادئ، ويبتعد عن كل ما من شأنه أن يمس بالعقيدة. ومن أخلاق هذا الاختلاف الأساسية، نذكر:

- البحث عن الحق، مهما كان مصدره.

- حسن الظن.
- ترك البهتان والغيبة والنميمة.
- احترام الآخر.
- إسناد الموقف بالدليل.
- الاستسلام لآخر عند ظهور الدليل، وعدم التعنت للرأي بلا دليل.

وعلى المركز أن يعرض خطة دقيقة للإتصال بشرائح الأمة، بغرض نزع فتيل الخلاف، وتثمين الإختلاف، مهما كان نوعه ما يطل الثوابث والعقائد، ويشترط فيه:

- أن يكون مستقلا، لا يتحيز إلى طرف دون آخر.
- ليس من مهامه التصويب ولا التخطئة، بل عليها أن يقترح الأحسن ليتبع ويعين الأسوأ ليترك.
- يفرغ لهذه المهمة باحثون أكفاء، لضمان الوقت الدائم، بلا انقطاع.
- يحتوي على عينات من المجتمع، دون إقصاء.
- يبدأ عمله بصياغة خطة محكمة مدروسة، ثم تنزل إلى الميدان.
- تنتهي مهامه بانتهاء مظاهر الخلاف المذموم، وتمكن مظاهر الاختلاف المحمود.

مركز الصياغة الرؤية المستقبلية

يقول المفكر العالمي محمد مهاتير: «إن الدولة التي لا تعرف بالتحديد إلى أين تسير، لا تنجز كثيرا في الغالب» ذلك أن«النجاح يعتمد على وجود حكومة رشيدة، وإدارة حسنة التنظيم، تحدد أهدافا واضحة».

ففي وضع الأمة الإباضية مشرقا ومغربا، نجد الحاجة ماسة إلى توضح الغاية، وضبط الرسالة والرؤية، وتسطير الأهداف.

فعلى جميع المؤسسات أن تعمل على استصدار **رسالة** واضحة للأمة، و**رؤية** لعام 2015م على الأقل، وتوجيه الطاقة وفق هذه الرسالة، بناء على الرؤية، مع امكانية اختلاف **الأهداف** وتعددها وثرائها، بل وحتى تعرضها أحيانا، شريطة أن نحترم **الغاية، والرسالة، والرؤية**.

وما لم تصغ هذه الأبجديات، فإن الضعف والوهن سيلاحقنا، وسوف لن نستسيغ أي عمل مهما كانت جودته، وسوف يعمل الجميع على بخس جهود الآخرين؛ لأنهم يرونهم على غير صواب، ويرون أنفسهم على حق.

والمكلف بهذه المهمة هو مزكز العلمي الجاد، يعمل بالتنسيق الكامل مع مؤسسات وهيئات المجتمع، دون إقصاء لأي منها. شريطة أن يتحلى بالصدق، والأمانة، والموضوعية، والتخصص، والجرأة، ... وأن يصل اليل بالنهار في تحقيق أهدافه المنوط، دون توان ولا كسل، وتكاسل.

ولا يتم ذلك بدون بحوث فعلية سابقة تؤسس للمشروع بعلم وتفان، وتضع الأليات الازمة لتحقيقه في أرض الواقع بواقعية وجرأة ، يسندها توفيق الله تعالى، ويقويها الإيمان بالتغيير، والعمل على تجسيده، كما أمر الله تعالى في محكم التنزيل، وأثبته التجربة في تاريخ الأمة وحضارتها.

مركز الملفات الكبرى

لا يعيش الإباضية في جزيرة، و في منأى عن الملفات الكبرى، في مستوياتها المحلية والعالمية؛ ولذلك وجب أن يتم البحث في هذه الملفات، لصياغة رؤى واضحة في كل ملف حسب التخصص،وكل خلاف جوهري في رؤية من هذه الرؤى غير مستند إلى الحق، وستكون له أثاره السلبية على الحياة اليومية، وعلى التربية والتعليم، وعلى الإقتصاد، وعلى الفتوى... وعلى جميع المجلات الأخرى.

وليس المطلوب هو الوصول إلى رؤية واحدة جامدة، ولكن المطلوب هو تحقيق العلمية في هذه الرؤى، دون التعصب، ولا وهم ، ولا ادعاء...بناء على ثوابت وقواعد مؤصلة تأصيلا علميا ن القرآن الكريم، والسنة النبوية، والتراث العقدي والفقهي، والتجربة التارخية والاجتماعية.

وأمثل أنموذج، هو العمل على تأسيس مركز للبحث والدراسات الإستراتجية، يتصف بالتخصص، والتفرغ والموضوعية، والعلمية....

والملفات الكبرى كثيرة ومتشعبة، نذكر: العلاقة بالآخر، السياسة المتعاقبة، العولمة والمتغيرات الدولية، التحديات الأيديولوجية العالمية...

مركز توجيه الطاقات الفاعلة

ما أحوج الأمة إلى الطاقات الجديدة في جميع المجالات، وبكل الصيغ، ولكن حاجتها أكثر إلى توجيه الطاقات الموجودة؛ ذلك أن الأمة تتوفر على طاقات بشرية ومعنوية ومادية معتبرة، غير أن الكثير منها غير مستثمر، لسبب أو لآخر... إما طواعية وعن قصور، أو لأسباب خارجية عطلتها، أو لاعتبارات معينة سلبتها قدرتها.

فلو أننا أحصينا القدرة البشرية التي نزخر بها في مختلف الميادين، لوجدنا ما به نصنع حضارة عالمية راقية غير أن العجز الحالي يمكن في:

- جهلنا بالكثير من الطاقات.
- جهل هذه الطاقات أسباب المساهمة في بناء الأمة، ومن ثمة بقاؤها خارج الدائرة.
- ارتكاب بعض الأخطاء من جهة أو من جهة أخرى، تسبب في تعطيل هذه الطاقات.
- وضع بعض الطاقات في غير تخصصها، وفي غير دائرة اهتمامها، ومن ثم السبب في تعطيلها عن الإنتاج الذي ينبغي أن تحققه، وتبدع فيه.
- اسناد عدة مسؤوليات لشخص واحد، مما يسبب في تشتت جهوده، وعدم إتقانه لأي مسؤولية.

وعلى هذا المركز أن يحصر كل هذه المعطيات، ويسعى لتصنيفها، والعمل على تفعيلها، مع مراعاة التخصص، وروح المبادرة، والقدرة على العطاء والإبداع...

مركز البحوث في التربية والتعليم

حضارة الأمم تدور مع منهجها التربوي وجودا وعدما، فإذا كان هذا المنهج متينا، ونتائجه مرضية، كانت الأمة في مقدمة الأمم، وإذا كان متخلفا ضعيفا، كانت الأمة في عداد الأمم المتخلفة المنحطة.

ولايوجد نظام تربوي ثابت، وإنما الواجب تكييفه مع المستجدات، ومع التحديات، وإعطاؤه لبوس العصر وصبغته، دون أن يفقد الثوابت والمرتكزات الأساسية.

والأمة اليوم تملك منظومة تربوية موروثة، فقد حقق العديد من الإيجابيات والانتصارات للأمة الإسلامية، ولكنها مع ذلك تفتقر إلى التحديث والتنظيم من جديد، وأبرز هذه الملاحظ والمجالات التي يجب التركيز عليها:

❖**البحث التربوي:** يكاد منعدم، إذ لا تملك الأمة أي مركز متخصص في هذا المجال.

❖**الإدارة التربوية:** لا يزال تقليدية، فلم تحقق جودة على غرار بعض المحاولات البشرية الإسلامية العالمية (ماليزيا وتركيا وإيران أنموذجا).

❖**الإطار التربوي:** يحتاج إلى التأهيل، وتوفير أسباب التفوق والبروز والعطاء، فهو اليوم يعيش الكثير من المشاكل العويصة، والمعيقات الوخيمة.

❖**التمويل التربوي:** يعاني الكثير، ويتأثر بالأزمات المتعاقبة في الاقتصاد، فيحتاج إلى بحوث جادة لتطوير صيغه، بما يلائم خصائص الأمة ومتطلبات العصر.

❖ **فلسفة التربية :** غير واضحة المعالم، وأحيانا تقتصر على جانب دون آخر، وتغفل عن بعض الجوانب، وبخاصة: اللغات، والتكنولوجيا، والإعلام والإتصال، والإبداع...

ومن ثم نقترح إنشاء **"مركز للبحوث التربوية"**، بعيدا عن الانتماء والتحيز إلى جهة دون أخرى، فالتعليم وحدة لا تتجزأ، وتعليم فئة دون أخرى جناية، وكذا الاهتمام بنوع دون آخر، وأي تخلف في هذا السبيل سيولد بالضرورة مجتمعا "فسيفسائيا" لا يجمعه جامع، ولا يوحده موحِّد.

إضافة إلى التعليم الحر الخاص، والتعليم الرسمي العامِّ، تزداد ضرورة الاهتمام بالتعليم والتكوين في مجال الدراسات ما بعد الليسانس، بل ما بعد الماجستير والدكتوراه، للتمكن من استثمار القدرات في مجال البحث العلمي المثمر والفعال...فأمة خالية من مراكز البحث العلمي العالي، هي أمة لا تملك أسباب الحضارة.

ومن عير المعقول أن نهتم بالبذرة، ثم نرعى الشجرة، وإذا ما بلغت زمن العطاء تركناها للضياع، ولم نجن الثمار بأيدينا، ولم نوجهها لخير أمتنا وعافيتها.

هذه بعض النماذج من المراكز المقترحة، وثمة مجالات أخرى لا تقل أهمية، منها: السياسة، والتجارة والاقتصاد، والصحة، والصناعة، والفلاحة، والعمران، والسكن، والبحث التكنولوجي، والإعلام والترجمة... وغيرها.

فحريٌ بأمة تتطلع إلى التمكين لدين الله تعالى، أن تتخذ الأسباب لذلك، وتجتهد في سبيل ذلك، داعية الله تعالى أن يوفقها، وييسر لها السبل.

عودة على بدء

إن العمل بنظام وتخطيط، والاجتهاد في إقامة صرح هذه المراكز في المشرق والمغرب، هو أفضل جواب على الإشكال الذي طرحناه في بداية المداخلة، وبغير هذا المسلك سوف لن نبرح مكاننا، وسنردد الكلمات والشعارات، ونكرس مظاهر الضعف والوهن لأمة الإباضية والإسلامية بعامة.

أما بالعمل الجاد، والاجتهاد المخلص، بمثل هذه المراكز العلمية، والتي تسعى جاهدة إلى إنزال نتائج أعمالها إلى الواقع، وتغير ما بالأمة إلى حال التمكين الحضاري، والريادة العالمية، فإن الجواب سيكون بالإيجاب على سؤال لايزال يحيرنا، وهو:

هل الأمة الإباضية اليوم موحدة في الغايات، ومتناسقة في الرسالة والرؤى والأهداف؟

ولاشك أن في توحيد بعض توحيد كلٍّ، وأن قوة الإباضية اليوم قوة للمسلمين جميعا، وأن ضعفها سيؤثر سلبا على جميع أركان الأمة الإسلامية.

فدعاؤنا دوماهو: «اللهم مكن لدينك في أرضك واجعلنا سببا للتمكين» آمين والحمد لله رب العالمين.